ULUM HADITH
RESEARCH CENTER

Journal of Hadith Studies
Vol. 4 No. 1(June 2019) e-ISSN: 2550-1448

نظرية تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات عند المحدّثين

(Theory of Strengthening of Status of Hadith Through *al-Syawahid* and *al-Mutaba'at*)

Hanaffie bin Hasin[1], Ahmad Kamil bin Jamilin[2], Muhamad Rozaimi bin Ramle[3]
[1]PhD Candidate, Universiti of Jordan, [2]Universiti Sains Islam Malaysia, [3]Universiti Pendidikan Sultan Idris, Malaysia.

Abstract
Discussion on the issue of escalating the status of weak (dha'if) hadith through the process of al-syawahid and al-mutaba'at to the status of good (hasan) hadith is strongly disputed by the modern hadith scholars. The process is known as al-I'tibar. Through the process, the status of narrations such as authentic (sahih) and others can be known by analysing each related narrations and cross referring the narrations to determine its consistency (ittifaq), contradiction (ikhtilaf) or singleness (tafarrud) which also as indicator the strength of memory of a narrator. Consequently the criticism or praiseworthiness of the narrators can be established afterward. Thus this paper aim to focus on the issue of escalating status of hadith by using the process of al-I'tibar and its relation with good hadith upon which it is discover the narration pose certain weakness by some of hadith scholars. The research is crucial since it is related deeply with the main principle and discourse in the science of hadith which is escalating the status of weak hadith which play vital role in determining the validity of the hadith.

Keywords: Escalating, al-syawahid, al-mutaba'at.

الملخص

من أهم قضايا علوم الحديث التي شغلت أذهان المشتغلين بالحديث النبوي الشريف في العصر الراهن، قضيةُ ترقية الحديث الضعيف بالشواهد والمتابعات ليكون الحديث حسنا لغيره. فبالاعتبار، يُعرف الصحيح من الضعيف من الروايات، وذلك بالنظر في الطرق التي اعتُبِرت وسُبِرت، وعرضها على باقي الطرق والروايات في بابها، فيظهر الاتفاق، والذي هو مظنَّة الحفظ، والاختلاف أو التفرد، واللذان هما مظنَّتا الخطأ. وبه أيضاً يتبين حال رواة الحديث من حيث التوثيق والتجريح. فمن عُهد عليه الإصابة، وكثرة الموافقة للثقات، كان ثقةً مثلهم، ومن عُهِد عليه الخطأ، وكثرة المخالفة للثقات، أو التفرد والإغراب ورواية ما لا يعرفون، كان ضعيفاً في حفظه، وبقدر الموافقة والمخالفة بقدر ما يُعرف حفظه وضبطه. وانطلاقا من أهمية معرفة أصول المحدّثين في الصناعة الحديثية، كان هذا البحث الوجيز المتواضع، لعل الله سبحانه وتعالى يجلي به الأمر، فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

الكلمات المفتاحية: الاعتبار، الشواهد، المتابعات، التقوية.

Article Progress

Received: 22 May 2019
Revised : 31 May2019
Accepted: 1 June 2019

*Ahmad Kamil Jamilin,
Faculty of Quranic and Sunnah Studies, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 718000 Nilai, Negeri Sembilan
Email:
kamil_jamilin@usim.edu.my

تمهيد

لما كان علم الحديث يعتمد على معرفة أحوال الرواة تعديلا وتجريحا، وأحوال الروايات تصحيحا وتعليلا، وكان السبيل إلى إدراك ذلك، اعتبار الروايات، وعرض بعضها ببعض، ليظهر ما فيها من اتفاق، أو اختلاف أو تفرد، ليُعامل كلٌّ بحسبه. ولما كان ذلك لا يتحقق إلا بكثرة البحث والتفتيش عن الأسانيد والروايات، في بطون الكتب، وصدور الرجال، كان للاعتبار عند المحدثين أهميته البالغة، وضرورته القصوى.

فبالاعتبار، يُعرف الصحيح من الضعيف من الروايات، وذلك بالنظر في الطرق التي اعتُبِرت وسُبِرت، وعرضها على باقي الطرق والروايات في بابها، فيظهر الاتفاق، والذي هو مظنَّة الحفظ، والاختلاف أو التفرد، واللذان هما مظنَّتا الخطأ. ثم تدور هذه الأحاديث في إطار قواعد وضوابط، تحوطها من كل جانب، وتعالجها من كل جهة، ومن خلالها يظهر الصحيح من الضعيف، والمحفوظ من غيره.
وبالاعتبار، يتبين حال رواة الحديث من حيث التوثيق والتجريح، فمن عُهد عليه الإصابة، وكثرة الموافقة للثقات، كان ثقةً مثلهم، ومن عُهِد عليه الخطأ، وكثرة المخالفة للثقات، أو التفرد والإغراب ورواية ما لا يعرفون، كان ضعيفاً في حفظه، وبقدر الموافقة والمخالفة بقدر ما يُعرف حفظه وضبطه.

الاعتبار له مقاصد عديدة عند المحدثين، ومن أهمها: مقارنة الروايات بعضها ببعض لاكتشاف العلة في الحديث، ولتقوية الحديث الذي فيه نوع ضعف بتعدد الطرق من الشواهد والمتابعات. وهذا البحث سوف يركز على المقصد الثاني من الاعتبار، وهو: تقوية الحديث وترقيته إلى مرتبة أعلى.

وهو مسلك قد سلكه أئمة الحديث في كثير من أحكامهم الجزئية على الأحاديث، حيث أُثر عنهم الاستدلال على حفظ الراوي لحديث قد أُنكر عليه، أو يُخشى من وقوع الخلل في الرواية من قِبَله، بأن غيره قد تابعه على حديثه ذاك، وقد يكون من تابعه ثقة، وقد يكون دون ذلك. وكذلك قد أثر عن الأئمة قديما وحديثا بحثهم عما يشد الحديث الذي في ضعف ويقويه.

وقد ذكر أئمتنا عليهم رحمة الله تعالى في باب "الاعتبار" من كتب علوم الحديث: أن هذا الباب يُتَسامح فيه في الأسانيد، ولا يُتشدَّد، وأنه يدخل فيه رواية الضعيف القريب الضعف، الذي لا يُحتج به وحده، لو انفرد.[1]

والمثال المشهور في ذلك: زيادة "من المسلمين" عند الإمام مالك في حديث زكاة الفطر؛ فقد رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين.
قال ابن رجب: "وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعني: وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته. وهذا أيضاً ظاهر كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: قد أنكر على مالك هذا الحديث، يعني زيادته "من المسلمين". ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة".

[1] انظر: طارق عوض الله، **الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات**، ص10 وما بعدها.

قال: "وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحد من الثقات، ولو كان مثل مالك، حتى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار.

فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب: إن زيادة الثقة للفظة في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزاً في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة، ولم يتابع عليها، فلا يقبل تفرده. وإن كان ثقة مبرزاً في الحفظ على من لم يذكرها ففيه عنه روايتان، لأنه قال مرة في زيادة مالك "من المسلمين": كنت أتهيبه حتى وجدته من حديث العمريين". [2]

ففي هذا البحث الوجيز، سوف يذكر الباحث نتفا من مباحث الاعتبار للتقوية من خلال الحديث عن الشواهد والمتابعات وضوابطها، ذاكرا أقوال العلماء وقواعدهم وأصولهم في هذا الباب.

تعريف المتابعات

المتابعات: جمع متابعة، وهي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله. وصورتها: أن يروي الحديث عن ابن عمر نافع مولاه، ويوافقه في روايته سالم بن عبد الله يرويه كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالم نافعاً، وكل منهما متابِعٌ ومتابَعٌ.

وفائدة المتابعة: رفع الغرابة في ذلك الموضوع الذي حصلت فيه الموافقة من الإسناد، وفيه تقوية الحديث من ذلك الطريق، بحسب قوة المتابع. ويشترط في المتابعة أن توافق في الإسناد، ويكفي في المتن موافقة المعنى. وربما سماها بعض المحدثين "شاهداً" توسعاً في الاستعمال، واللغة تحتمله.[3]

أنواع المتابعة

المتابعة قسمان عند المحدثين: تامة وقاصرة.

قال ابن الصلاح: "فمثال المتابعة: أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحد غيره، عن أيوب، لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضا، لكن تقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضا. فإن لم يرو ذلك

---

[2] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص634.

[3] الجديع، عبد الله بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، (بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1424هـ/2003م)، ج1، ص53.

الحديث أصلا من وجه من الوجوه المذكورة، لكن روي حديث آخر بمعناه، فذلك الشاهد من غير متابعة، فإن لم يرو أيضا بمعناه حديث آخر، فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ".[4]

قال ابن حجر: "وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك. وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل".[5]

شروط المتابعات

يشترط في المتابعة عدة شروط:[6]

1. الاتفاق في أصل السند–أي الصحابي–على الأقل، وكلما كانت المتابعة متفقة مع الأصل كلما كانت أتم، وأقوى وأكمل.
2. الاتفاق مع ذلك على المتن أو القدر المراد إثبات صحته على الأقل.
3. الاستمرار في الاتفاق سندا من بعد نقطة الالتقاء، فلو التقيا ثم اختلفا ثم التقيا، فلا يعد هذا متابعة.
4. الاتفاق على صورة الإسناد وصلا وإرسالا، ورفعا ووقفا.
5. أن تعالج المتابعة مشكلة الحديث الأول، بحيث لا يشترك المتابِع والمتابَع في سبب الضعف الذي شكل علة الحديث، كالاختلاط والتدليس ونحو ذلك. فالمختلط لا يقوي مختلطا مثله وكذلك المدلس.
6. صحة السند إلى المتابع؛ فلا يقال تابعه فلان مع عدم صحة نسبة الرواية إليه.
7. أن يكون راوي المتابعة ممن يعتبر بحديثه على الأقل، فتقبل المتابعة من الضعيف ضعفا غير شديد، كأن يكون ضعفه من قبل سوء حفظه، أو إختلاطه، أو نحو ذلك.
8. أن يكون الخطأ في المتابعة محتملا يقبل الاعتبار، فلا تصح المتابعة عندما يكون الخطأ راجحا واضحا.

فوائد المتابعات

من فوائد المتابعات:[7]

1. انتفاء الشذوذ المبني على أساس التفرد.
2. انتفاء الغرابة عن الحديث، وزيادة الحديث قوة بتعدد طرقه.
3. معرفة نوع الحديث من حيث التواتر أو الشهرة أو الغرابة.
4. ترقية الحديث من رتبة أدنى إلى رتبة أعلى.
5. الكشف عن العلل الخفية كالتدليس الخفي، والإرسال الخفي ونحو ذلك.

---

[4] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ/2002م)، ص174.

[5] ابن حجر، أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط1، 1422هـ)، ص215.

[6] الشريري، منصور محمود، **نظرية الاعتبار عند المحدثين**، (الأردن: الدار الأثرية، ط1، 1429هـ/2008م)، ص377 وما بعدها.

[7] المصدر السابق، ص381.

6. معرفة زيادات المتون، وأسباب الورود والإيراد، مما يسهم في إيضاح معنى خفي من معاني المتن.
7. معرفة سبب الاختلاف وكيفية معالجته.
8. التأكد من حفظ الراوي، وسلامة ضبطه، مما يفيده أولا، ويفيد المروي ثانيا.
9. معرفة أخطاء الرواة عن شيوخهم.

تعريف الشواهد

جمع شاهد، وهو نوع من المتابعة، لكنه خاص بمن روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحابي، فهو: متابعة صحابي لصحابي آخر في متن حديث لفظاً أو معنى.

كحديث يروى عن جابر بن عبد الله، ويروى مثله أو نحوه أو معناه عن عائشة أم المؤمنين، فيقال عن حديث جابر: له شاهد من حديث عائشة، وكذلك العكس. وكذلك يشهد المرسل للمتصل، ومعلوم أن المرسل لا ذكر للصحابي فيه، لكنه شاهد باعتبار استقلاله عن المتصل بالرواية، وتنزيل ترك الصحابي فيه منزلة مجيء الرواية عن الصحابي المجهول.

ولابد أن يقع من التساوي بين الحديثين الذين يشهد أحدهما للآخر في المعنى بنحو المعنى الذي يقع في المتابعات، ولا جوز تكلف تقوية الحديث بشاهد صلته به لا تدرك إلا بتكلف.[8]

قال ابن الصلاح: "فإن لم يرو ذلك الحديث أصلا من وجه من الوجوه المذكورة، لكن روي حديث آخر بمعناه، فذلك الشاهد من غير متابعة، فإن لم يرو أيضا بمعناه حديث آخر، فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ".[9]

قال ابن حجر: "وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو الشاهد".[10]

وقد ضرب ابن حبان مثالا للاعتبار بالشواهد والمتابعات، ومنه أخذ ابن الصلاح هذا المثال واختصره. قال ابن حبان: "وإني أمثل للاعتبار مثالا يستدرك به ما وراءه،كأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبرا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه والاعتبار بما روى غيره من أقرانه. فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رووه علم أن هذا قد حدث به حماد، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق ذلك بذلك الراوي دونه. فمتى صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه يجب أن يتوقف فيه ولا يلزق به الوهن، بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه، وإن لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذ، هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر

---

[8] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج1، ص54.

[9] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص174.

[10] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص215.

له أصل، وإن يوجد ما قلنا نظر، هل روى أحد هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة؟ فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل، ومتى عدم ذلك، والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة، علم أن الخبر موضوع لا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه".[11]

ومن هذا النقل عن الإمام ابن حبان تبين لنا أهمية الاعتبار بالشواهد والمتابعات في تقوية الحديث الذي فيه نوع نكارة وغرابة عند النقاد. فإذا عدمت الشواهد والمتابعات للحديث المستغرب والمستنكر عند النقاد، وهو مع ذلك مخالف للأصول الثلاثة، فلا شك أنه حديث موضوع مختلق.

ولا يفهم من كلام ابن حبان هذا اشتراطه تعدد الطرق لكل حديث، بل هو مع غيره من العلماء النقاد الذين يقبلون الأحاديث الأفراد إذا سلمت من العلل القادحة. ولكن، عند وجود ما يستغرب في الحديث —وخاصة في المتن– النقاد يتطلبون–ومعهم ابن حبان– ما يقوي ويشد ذلك المتن.

أقوال النقاد في الشواهد

بخلاف المتابعات التي استعملها النقاد كثيرا في عمليتهم النقدية، والتي لا يشك في تقويتها للأحاديث–إن توفرت الشروط لقبول المتابعات– ، يجد الباحث بعض المشتغلين بالحديث المعاصرين ينكرون تقوية الحديث الذي فيه نوع ضعف بالشواهد، ويقولون بأن هذا المنهج دخيل في علم الحديث، وليس هو من صنيع المتقدمين النقاد أهل الصنعة.

فمن أجل الوقوف على حقيقة الأمر، سوف يذكر الباحث تحت هذا الفرع عدة أمثلة وأقوال المحدثين وخاصة المتقدمين منهم في تقوية الحديث الذي فيه نوع ضعف بالشواهد. ويؤثر الباحث اختيار أقوال المتقدمين فقط للتدليل على أن هذا المنهج قد سار عليه الأئمة النقاد قديما، وتبعهم على ذلك المتأخرون، وليس اختراعهم وبدعتهم. وجدير بالتنبيه هنا إلى أن النقاد المتقدمين لا يستعملون لفظ الشاهد بعينه، بل يستعملون الألفاظ التي تدل على معنى الشاهد مثل التقوية، والشد وغيرهما.

وأما مبدأ التقوية في القرآن وفي السنة النبوية وآثار الصحابة فموجود بكثرة، وهنا يذكر الباحث بعض الآثار عن الصحابة للتدليل على هذا المبدأ:

أولاً: قصة أبي بكر رضي الله عنه –الناقد الأول كما وصفه الذهبي– في طلب الشاهد على حديث مغيرة بن شعبة في قضية ميراث الجدة، فعن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: "جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو

[11] ابن حبان، محمد بن حبان، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وبخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ/1988م)، ج1، ص155.

بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما كان القضاء الذي قضي به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها إذ لا يجد لها في كتاب الله شيئا".[12]

ثانياً: وهذا عمر قصته مشهورة في حديث الاستئذان، فعن أبي سعيد، قال: استأذن أبو موسى على عمر فقال: "السلام عليكم أأدخل؟ قال عمر: واحدة، ثم سكت ساعة، ثم قال: السلام عليكم أأدخل؟ قال عمر: ثنتان، ثم سكت ساعة فقال: السلام عليكم أأدخل؟ فقال عمر: ثلاث، ثم رجع، فقال عمر للبواب: ما صنع؟ قال: رجع، قال: علي به، فلما جاءه، قال: ما هذا الذي صنعت؟ قال: السنة، قال: آلسنة؟ والله لتأتيني على هذا ببرهان أو ببينة أو لأفعلن بك، قال: فأتانا ونحن رفقة من الأنصار فقال: يا معشر الأنصار ألستم أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع» فجعل القوم يمازحونه، قال أبو سعيد: ثم رفعت رأسي إليه فقلت: فما أصابك في هذا من العقوبة فأنا شريكك. قال: فأتى عمر فأخبره بذلك، فقال عمر: ما كنت علمت بهذا".[13]

وهناك عديد من أقوال أهل النقد من المحدثين في إثبات مبدأ التقوية بالشواهد والمتابعات، وإليكم بعض هذه الأقوال والنقولات:
شعبة بن الحجاج (160هـ) روى ابن عدي عن وكيع، حدثنا شعبة عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الجار أحق بسقبه وإن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحدة». قال الساجي: قال وكيع، قال شعبة: "لو كان شيئا يقويه!"[14]

سفيان الثوري (161هـ)، قال: "إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه".[15]
سفيان بن عيينة (198هـ).

1- قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا علي - يعني ابن المديني -، عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث رجل من بني عذرة عن أبي هريرة، عن أبي القاسم- صلى الله عليه وسلم -قال: فذكر حديث الخط. قال سفيان: "لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه".[16]

---

[12] أبو داود، سليمان بن الأشعث، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ/2009م)، كتاب الفرائض، باب في الجدة، ج4، ص521، رقم2894.

[13] الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الاستئذان والأدب، باب ما جاء في الاستئذان ثلاثة، ج4، ص350، رقم2690. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[14] ابن عدي، أبو أحمد بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (بيروت: لبنان، ط1، 1418هـ/1997م)، ج6، ص526.

[15] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د.ط، د.ت)، ج2، ص193.

[16] أبو داود، **السنن**، كتاب الصلاه: تفريع أبواب الصفوف،باب الخط إذا لم يجد عصا، ج2، ص23، رقم690.

2- قال الإمام ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجنب ثم ينام كيهئته لا يمس ماء. قال سفيان: "فذكرت الحديث يوما فقال لي إسماعيل: يا فتى يُشَدُّ هذا الحديث بشيء؟"[17]

الشافعي (204هـ)

قال ابن رجب في مبحث المرسل: "وأعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب؛ فإن الحفاظ إما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلا، وهو ليس بصحيح، على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلا، قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن. وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ".[18]

قال الشافعي: "وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن يقبل مرسله. ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت بها ثبوتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه، إذا سمي، وأن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله قد يحتمل أن يكون مخرجهما واحدا من حيث لو سمي لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها. ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن يوافقه بعض الفقهاء."[19]

أحمد بن حنبل (241هـ)

1- قال أحمد بن حنبل: "أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم ولا نكاح إلا بولي أحاديث يشد بعضها بعضا وأنا أذهب إليها".[20]

2- قال المروذي: ذكر -يعني: أحمد بن حنبل- الفوائد، فقال: "الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر".
قال الشيخ طارق معلقا على قول المروذي: "ومعنى هذا : أن الراوي الضعيف إذا روى حديثاً غير منكر، فإنه يستفاد بروايته تلك في باب الاعتبار، أما إذا جاء المنكر -من الضعيف أو الثقة -، فإنه لا يُلتفت إليه، ولا يعرج عليه، لأنه قد تُحقق من وقوع الخطأ فيه." [21]

---

[17] ابن ماجه، **السنن**، أبواب التيمم، باب الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء، ج1، ص369، رقم583.

[18] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج1، ص543.

[19] المصدر السابق، ج1، ص546.

[20] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ/2003م)، ج4، ص444، رقم8924.

[21] طارق عوض الله، **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، ص80.

3- قال أحمد- في رواية ابن القاسم-: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل، كأني أستدل به، مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد."[22]
وقال أحمد: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضا."[23]

أبو عيسى الترمذي (279هـ)

قال الإمام الترمذي: حدثنا أبو كريب، حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة.

قال أبو عيسى: "وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما عندي صحيح؛ لأنه قد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه."[24]

قال ابن رجب: "وقول الترمذي رحمه الله "يروى من غير وجه نحو ذلك"، لم يقل "عن النبي صلى الله عليه وسلم"، فيحتمل أن يكون مراده عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه، ولو موقوفاً، ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به. وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحاً."[25]

وأما صنيع الإمام الترمذي فسوف يتحدث الباحث عنه بالتفصيل في مبحث الحديث الحسن عند الإمام الترمذي وعلاقته بنظرية تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات. ومن خلال هذه النقولات عن الأئمة الأعلام المتقدمين، تبين لنا أن تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات منهج يسيرون عليها، وهو منهج أصيل عندهم، وليس من بدع المتأخرين.

تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات عند المحدّثين

هذه القضية شبه متفق عليها عند المحدثين قديما وحديثا، وهي أصل من أصول هذا العلم عظيم. ومن نظر في المصنفات الحديثية الأمهات، كالصحيحين، والسنن الأربعة وغيرها، لوجد حرص الأئمة في ذكر المتابعات والشواهد تحت كل باب من أبواب العلم. ولكن، هناك من ينكر هذه الحقيقة من المشتغلين بالحديث من المعاصرين.

---

[22] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج1، ص385.
[23] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص193.
[24] الترمذي، **الجامع الكبير**، ج1، ص76، رقم22.
[25] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص608.

قال الشيخ عبد الله سعد: "فأيضاً هذه قضية مهمة عند من تقدم من أهل الحديث، وأيضاً مما خالف فيها من تأخر وهي مسألة تقوية الخبر، فأيضاً في هذه المسألة طرفان ووسط: هناك من لا يقوي الخبر مهما تعددت طرقه، وممن يذهب إلى هذا أبو محمد بن حزم رحمة الله عليه. وهناك من يتوسع في تقوية الخبر، مثل السيوطي وكثير ممن سار على طريقته ممن تأخر. بينما مذهب من تقدم أنهم يقوون الخبر بتعدد أسانيده، ولكن لهم شروط، وهذا القول ليس على إطلاقه. فالترمذي رحمه الله أو قبله الإمام الشافعي ذكر عدم الاحتجاج بالمرسل، ثم ذكر متى يتقوى المرسل فذكر شروطا وتفاصيل. وكذلك أيضاً أبو عيسى الترمذي في كتابه العلل الصغير، قال: إن الحديث الحسن هو أن يروى من غير وجه، ولا يكون في إسناده كذاب ولا يكون الحديث شاذا. وكثيرا ما يقول الحفاظ عن بعض الرواة "يكتب حديثه للاعتبار". وكما قال الإمام أحمد عن ابن لهيعة: أنا لا أحتج به، ولكن أكتب حديثه للاعتبار، أو نحو ذلك. وعباراتهم

في هذا كثيرة، ولكنهم لا يتوسعون في مسألة تقوية الأخبار الساقطة والمنكرة، كما يلاحظ على بعض من تأخر أنهم يتوسعون في ذلك ويأتون بالأحاديث الضعيفة ثم يقولون أن هذا اللفظ يشهد له الحديث الفلاني، وهذا اللفظ يشهد له الحديث الفلاني، وهذا ليس بصحيح و الطريقة هذه ليست بصحيحة، نعم إذا كان الإسناد فيه ضعف، فيه رجل سيئ الحفظ أوكثير الخطأ أو رجل اختلط أو في الإسناد عنعنة أو في الإسناد إرسال، وجاء من وجه آخر به قوة، هنا أحدهما يقوي الآخر."[26]

فمن ضوابط تقوية الحديث بالمتابعة التي أسلفنا بيانها، تبين لنا أن المتابعة المستوفية للشروط تفيد تقوية الضعيف غير المنكر، بوروده من جهة أخرى صالحة للاعتبار، إن غلب على الظن أن تعدد الطرق يفيد صحته.

قال الشيخ طارق: "وقد وقع الإسراف لدى المتأخرين من أهل العلم، والمعاصرين منهم على وجه الخصوص، متمثلاً في بعض الباحثين والمعلقين على كتب التراث في إعمال قواعد هذا الباب النظرية؛ دونما نظر في الشرائط المعتبرة التي وضعها أهل العلم لهذه القواعد، ودونما فهم وفقه عند تطبيقها وتنزيلها على الروايات والأسانيد، ودونما اعتبار لأحكام أهل العلم ونقاد الحديث على هذه الأسانيد، وتلك الروايات؛ فجاء كثير من أحكامهم مصادَمة لأحكام أهل العلم ونقاده عليها، وأدخلوا بسبب ذلك في الأحاديث الحسنة، أحاديث منكرة وباطلة، قد فرغ الأئمة من ردها."[27]

وقال: "ووجد –في المقابل– من يُنكر مبدأ التقوية من أساسه، ولا يعتبر الشواهد والمتابعات، ولا يحتج إلا بما رواه الثقات. وهؤلاء أيضاً؛ أطلقوا حيث ينبغي أن يقيِّدوا، وصادموا بقولهم هذا النصوص الكثيرة والوفيرة عن أئمة الحديث؛ كأحمد والبخاري والترمذي وغيرهم، الدالة على اعتبار الروايات وجَبْر بعضها ببعض، والانتفاع بالشواهد والمتابعات، والاستدلال بها على حفظ الحديث. ولعل هؤلاء لما نظروا إلى التساهل الفاحش الواقع فيه الأولون، سعوا إلى الهروب منه، واجتناب ما وقع فيه غيرهم؛ ولكنهم أسرفوا في الهروب، وبالغوا في الاجتناب والبُعد، فجرهم ذلك إلى الغلو، فقابلوا الجفاء بالغلو، والتساهل بالتشدد، والتفريط بالإفراط.

---

[26] انظر: عبد الله سعد، **تقوية الخبر بالشواهد: تأصيل وتطبيق**. (عبارة عن مواد مجموعة من دروس الشيخ في 7 صفحات).

[27] طارق عوض الله، **الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات**، ص34.

والحق، وسط بين الجفاء والغلو؛ يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشرابين. فهو؛ إثبات للاعتبار، وإعمال للشواهد والمتابعات، وانتفاع بها في تقوية الأحاديث؛ من غير اغترار بأخطاء الرواة في الأسانيد والمتون، ولا التفات للمناكير والشواذ. وهو؛ إعمال لما أعمله أئمة الحديث ونقاده من الروايات، احتجاجاً أو استشهاداً، وإهمال لما أهملوه، وإبطال لما أبطلوه. فما قبلوه يُقْبَل، وما أبطلوه يُبْطل، وما اعتبروه يُعتبر، وما أنكروه يُنكر."[28]

قال ابن الصلاح: "ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء، ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به، وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك، والله أعلم."[29]

وقال في مبحث الحسن: "وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا. وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم."[30]

قال ابن حجر: "والمتابعة على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة. ويستفاد منها التقوية."[31]

قال الشيخ المرتضى الزين أحمد بعد نقله مبدأ تقوية الأخبار بالشواهد والمتابعات عن الأئمة السابقين: "ففي هذه النصوص ما يؤكد أن تقوية الأحاديث بتعدد طرقها قد بدأت بوادرها الأولى عند المتقدمين من أئمة الحديث، ولا شك في أن تتابع الرواة على نقل خبر من الأخبار يقويه، وما أحسن ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في تقوية الأحاديث بتعدد طرقها: فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجارا فساقا، فكيف إذا كانوا علماء عدولا، ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضيا بمصر، كثير الحديث لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة."[32]

---

[28] المصدر السابق، ص43.

[29] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص175.

[30] المصدر السابق، ص104.

[31] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص214.

[32] المرتضى الزين، **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**، ص21.

وقال: "العمدة في هذا الباب تعدد الطرق، واختلاف المخارج...فالطرق المتعددة والمخارج المتباينة يتقوى بها الحديث، ولا يكفي تعدد الطرق وحدها، بل لا بد من النظر في مرتبة المتابع والمتابع، لأنه ليس كل من يوافق غيره في الرواية يكون ذلك سببا للقوة والاعتضاد."[33] ومن النقولات السابقة، وضح لنا أن تقوية الأخبار بالشواهد والمتابعات منهج سار عليه العلماء من المحدثين قديما وحديثا، ولكن وقع هناك اختلاف بينهم من حيث التشدد والتساهل في اعتبار الشواهد والمتابعات. والمنهج القويم والطريق الوسط اعتبار الشواهد والمتابعات بالشروط والضوابط التي قد قررها أهل العلم نظريا وتطبيقيا.

دراسة مجموعة من الأحاديث الحسان عند الترمذي، وإبراز دور الشواهد والمتابعات في تحسينها.

ففي هذا المبحث، سوف يذكر الباحث عدة أمثلة من تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري للتدليل على أن الترمذي أراد بالحسن تقوية الحديث، وأن الحديث في أصله بذلك السند فيه نوع ضعف، ولكن قد جاء ما يقويه من الشواهد والمتابعات. وهذا موافق للشروط التي وضعها الترمذي.

ويختار الباحث هذا الشرح لأنه شرح كامل مستفيض على هذا الكتاب العظيم. ولا يخفى على الجميع مكانة رأي من خبر الكتاب من أوله وآخره، كما لا يخفى على الجميع مكانة كلام ابن رجب في شرح العلل؛ لأنه قد خبر الكتاب. وأراد الباحث من هذه النقولات إثبات أن علماء الحديث ما فهموا من مصطلح الحسن عند الترمذي التضعيف والتعليل، وما هو إلا بدع من القول!

المثال الأول

قال المباركفوري: "تنبيه: قال العيني في شرح البخاري رادّاً على الحافظ ما لفظه: وأما قول هذا القائل "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه" فمردود بما ذكر في المعجم الأوسط للطبراني من حديث زياد بن سعد عن أبي الزبير، قال: حدثني يونس بن عتاب الكوفي، سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر...الحديث، وبما أخرج الحاكم في مستدركه من حديث أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه في ذكر يوسف عليه السلام وصحح إسناده، وبما حسن الترمذي عدة أحاديث رواها عن أبيه، منها: لما كان يوم بدر جيء بالأسرى. ومنها: كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف. ومنها: قوله "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله". ومن شرط الحديث الحسن أن يكون متصل الإسناد عند المحدثين. انتهى كلام العيني."

قال: "وأما استدلاله على ذلك بما حسن الترمذي عدة أحاديث رواها عن أبيه فمبني على أنه لم يقف على أن الترمذي قد يحسن الحديث مع الاعتراف بانقطاعه وقد ذكرنا ذلك في المقدمة."[34]

قال الباحث: هذا رد من المباركفوري على العيني قوله " ومن شرط الحديث الحسن أن يكون متصل الإسناد عند المحدثين " (سماع أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود). وأثبت أن الترمذي نفسه يحسن الحديث مع معرفته بانقطاعه. وهذا التحسين لأنه قد روي من غير وجه.

---

[33] المصدر السابق.

[34] المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج1، ص73.

دراسة الأحاديث التي ذكرها العيني

1. قال الإمام: حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال: لما كان يوم بدر وجيء بالأسارى، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تقولون في هؤلاء الأسارى فذكر قصة في هذا الحديث طويلة.
وفي الباب عن عمر، وأبي أيوب، وأنس، وأبي هريرة.
وهذا حديث حسن وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه.[35]

2. قال الإمام الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود هو الطيالسي، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرنا سعد بن إبراهيم، قال: سمعت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود، يحدث عن أبيه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف، قال شعبة: ثم حرك سعد شفتيه بشيء، فأقول: حتى يقوم؟، فيقول: حتى يقوم.
هذا حديث حسن، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

والعمل على هذا عند أهل العلم: يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأوليين، ولا يزيد على التشهد شيئا في الركعتين الأوليين، وقالوا: إن زاد على التشهد فعليه سجدتا السهو.
هكذا روي عن الشعبي وغيره.[36]

3. قال الإمام الترمذي: حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود، أنه سئل عن قوله: {ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون} فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فأخبرنا أن أرواحهم في طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت، وتأوي إلى قناديل معلقة بالعرش، فاطلع إليهم ربك اطلاعة، فقال: هل تستزيدون شيئا فأزيدكم؟ قالوا ربنا: وما نستزيد ونحن في الجنة نسرح حيث شئنا؟ ثم اطلع عليهم الثانية، فقال: هل تستزيدون شيئا فأزيدكم؟ فلما رأوا أنهم لا يتركون قالوا: تعيد أرواحنا في أجسادنا حتى نرجع إلى الدنيا، فنقتل في سبيلك مرة أخرى. هذا حديث حسن صحيح. حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، مثله وزاد فيه: وتقرئ نبينا السلام وتخبره أن قد رضينا ورضي عنا. هذا حديث حسن.[37]

ومن الأمثلة السابقة، تبين لنا أن الإمام الترمذي نفسه يرى أن أبي عبيدة لم يسمع من أبيه، ومع ذلك حسن الترمذي أحاديثه لوجود الروايات الأخرى التي تعضدها. وهذا موافق تماما للشروط التي وضعها الإمام.

---

[35] الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الجهاد، باب ما جاء في المشورة، ج3، ص265، رقم1714.

[36] الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين، ج1، ص475، رقم366.

[37] المصدر السابق، أبواب تفسير القرأن، باب ومن سورة آل عمران، ج5، ص81، رقم3011.

المثال الثاني

أشار المباركفوري إلى أن الترمذي حسن حديث كثير بن عبد الله المزني، لأنه حسن الرأي فيه.[38]

قال الباحث: لا يمكن الاستدلال بضعف كثير عند النقاد الآخرين على أن الترمذي أراد بالحسن هنا التضعيف أو التعليل. هذا لأن هذا اجتهاد من الإمام خالف فيه غيره. وإنكار المحدثين على تحسينه لحديث كثير لمن أكبر الأدلة على أن الحسن عنده يعني القوة.
هنا عدة أحاديث أخرجها الإمام وفيه كثير بن عبد الله المزني:

1. قال الإمام: حدثنا زياد بن أيوب البغدادي، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا إلا آتاه الله إياه، قالوا: يا رسول الله، أية ساعة هي؟ قال: حين تقام الصلاة إلى انصراف منها.

وفي الباب عن أبي موسى، وأبي ذر، وسلمان، وعبد الله بن سلام، وأبي لبابة، وسعد بن عبادة، وأبي أمامة.
حديث عمرو بن عوف حديث حسن غريب.[39]

2. قال الإمام: حدثنا مسلم بن عمرو أبو عمرو الحذاء المديني، قال: حدثنا عبد الله بن نافع الصائغ، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة.
وفي الباب عن عائشة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو.

حديث جد كثير حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم. واسمه عمرو بن عوف المزني. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم. وهكذا روي عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة. وهو قول أهل المدينة. وبه يقول مالك بن أنس، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وروي عن ابن مسعود، أنه قال في التكبير في العيدين: تسع تكبيرات في الركعة الأولى: خمسا قبل القراءة، وفي الركعة الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر أربعا مع تكبيرة الركوع. وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا. وهو قول أهل الكوفة. وبه يقول سفيان الثوري.[40]

3. قال الإمام: حدثنا الحسن بن علي الخلال، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا حرم حلالا، أو أحل حراما، والمسلمون على شروطهم، إلا شرطا حرم حلالا، أو أحل حراما. هذا حديث حسن صحيح.[41]

---

[38] المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج1، ص79.

[39] الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الجمعة، باب الساعة التي ترجى في يوم الجمعة، ج1، ص619، رقم490.

[40] الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب العيدين، باب التكبير في العيدين، ج1، ص670، رقم536.

[41] المصدر السابق، أبواب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله من الصلح بين الناس، ج3، ص28، رقم1352.

4. قال الإمام الترمذي: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن ملحة، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الدين ليأرز إلى الحجاز كما تأرز الحية إلى جحرها، وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل، إن الدين بدأ غريبا ويرجع غريبا، فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتي.
هذا حديث حسن.[42]

5. قال الإمام الترمذي: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال: أخبرنا محمد بن عيينة، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال بن الحارث: اعلم عمرو بن عوف قال: ما أعلم يا رسول الله؟ قال: إنه من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي، فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئا، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئا.
هذا حديث حسن.[43]

ومن الأمثلة التي ذكرنا، تبين لنا أن هناك روايات أخرى تعضد روايات كثير بن عبد الله المزني. بعض هذه العواضد الأحاديث المرفوعة، وبعضها الأحاديث الموقوفة وفتاوى أهل العلم وفقها، كما ذكر ابن رجب هذين الاحتمالين من معنى قول الترمذي "ويروى من غير وجه نحو ذلك" وعدم تقييده بالمرفوع.

المثال الثالث

قال الترمذي: حدثنا هناد، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما رأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من أبي بكر، ولا من عمر.

وفي الباب عن جابر بن عبد الله، وخباب، وأبي برزة، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأنس، وجابر بن سمرة.
حديث عائشة حديث حسن.

وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم.[44]

قال المباركفوري: "قوله (حديث عائشة حديث حسن) قد حسن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه فالظاهر أنه لم ير بحديثه بأسا وهو من أئمة الفن."[45]

---

[42] المصدر السابق، أبواب الإيمان، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبا، ج4، ص314، رقم2630.
[43] المصدر السابق، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ج4، ص342، رقم2677.
[44] الترمذي، **الجامع الكبير**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التعجيل بالظهر، ج1، ص224، رقم155.
[45] المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج1، ص411.

ثم خرج المباركفوري هذه الشواهد، فقال: "أما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه البخاري في باب وقت المغرب ومسلم بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة الحديثوأما حديث خباب فأخرجه مسلم بلفظ شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أي فلم يزل شكوانا ورواه بن المنذر بعد قوله فلم يشكناوقال إذا زالت الشمس فصلوا كذا في فتح الباري.

وأما حديث أبي برزة فأخرجه البخاري ومسلم بلفظ كان يصلي الهجير التي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس... الحديث.

وأما حديث بن مسعود فأخرجه بن ماجه بلفظ شكونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا. وفي إسناده زيد بن جبير، قال أبو حاتم: ضعيف. وقال البخاري: منكر الحديث.
وأما حديث زيد بن ثابت فلينظر من أخرجه..
وأما حديث أنس فأخرجه البخاري ومسلم بلفظ إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهائر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر.

وأما حديث جابر بن سمرة فأخرجه مسلم وغيره بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر إذا دحضت الشمس."[46]
من خلال هذه الشواهد، تبين لنا أن تحسين الترمذي للحديث من أجل التقوية لأنه قد روي من غير وجه، وإن كان راوي سند الترمذي فيه كلام. وأكد هذا المباركفوري.

الخاتمة ونتائج البحث

من أهم ما توصل إليه الباحث من خلال دراسة هذه القضية، الأمور الآتية:

1. كتب العلماء في مناهج المحدثين وشروط الأئمة بغية توضيح ما خفي من صنيع الأئمة في مؤلفاتهم المختلفة، وتبيين مقاصدهم وطرقهم ومناهجهم في تلك المؤلفات. ولا يخفى على طالب العلم، وخاصة المشتغل بالحديث أن المحدثين لهم مقاصد مختلفة من تأليفهم الكتب وتصنيفهم المصنفات.
2. الاعتبار له مقاصد عديدة عند المحدثين، ومن أهمها: مقارنة الروايات بعضها ببعض لاكتشاف العلة في الحديث، ولتقوية الحديث الذي فيه نوع ضعف بتعدد الطرق من الشواهد والمتابعات. وهذا البحث سوف يركز على المقصد الثاني من الاعتبار، وهو: تقوية الحديث وترقيته إلى مرتبة أعلى.
3. ومن خلال النقولات عن الأئمة الأعلام المتقدمين، تبين لنا أن تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات منهج يسيرون عليها، وهو منهج أصيل عندهم، وليس من بدع المتأخرين.
4. هذه القضية شبه متفق عليها عند المحدثين قديما وحديثا، وهي أصل من أصول هذا العلم عظيم. ومن نظر في المصنفات الحديثية الأمهات، كالصحيحين، والسنن الأربعة وغيرها، لوجد حرص الأئمة في ذكر المتابعات والشواهد تحت كل باب من أبواب العلم.

[46] المصدر السابق.

5. وقد وقع الإسراف لدى المتأخرين من أهل العلم، في إعمال قواعد هذا الباب النظرية؛ دونما نظر في الشرائط المعتبرة التي وضعها أهل العلم لهذه القواعد، ودونما فهم وفقه عند تطبيقها وتنزيلها على الروايات والأسانيد، ودونما اعتبار لأحكام أهل العلم ونقاد الحديث على هذه الأسانيد، وتلك الروايات؛ فجاء كثير من أحكامهم مصادَمة لأحكام أهل العلم ونقاده عليها، وأدخلوا بسبب ذلك في الأحاديث الحسنة، أحاديث منكرة وباطلة، قد فرغ الأئمة من ردها.
6. من الأمثلة التي ساقها الباحث، تبين بجلاء ووضوح أن هناك علاقة قوية بين تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات وبين الحديث الحسن عند الإمام الترمذي، وهو مفهوم شرط "وأن يروى من غير وجه نحو ذلك".

المصادر والمراجع

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1423هـ/2002م). معرفة أنواع علوم الحديث. ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1408هـ/1988م). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وبخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد. (1404هـ/1984م). النكت على كتاب ابن الصلاح. ط1. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1422هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ط1. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الرياض: مطبعة سفير.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. (1407هـ/1987م). شرح علل الترمذي. ط1. تحقيق: همام سعيد. الأردن: مكتبة المنار.

ابن عدي، أبو أحمد بن عدي. (1418هـ/1997م). الكامل في ضعفاء الرجال. ط1. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1430هـ/2009م). السنن. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: دار الرسالة العالمية.

الأصبحي، مالك بن أنس. (1417هـ/1997م). الموطأ. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1419هـ/1998م). الأدب المفرد. ط1. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. الرياض: مكتبة المعارف.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1424هـ/2003م). السنن الكبرى. ط3. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (1998م). الجامع الكبير. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الجديع، عبد الله بن يوسف. (1424هـ/2003م). تحرير علوم الحديث. ط1. بيروت: مؤسسة الريان.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (د.ت). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. د.ط. تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف.

الشريري، منصور محمود. (1429هـ/2008م). نظرية الاعتبار عند المحدثين. ط1. الأردن: الدار الأثرية.

طارق عوض الله. (1417هـ/1998م). الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات. ط1. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (د.ت). تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرتضى الزين أحمد. (1415هـ/1994م). مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

مسلم بن الحجاج. (1427هـ/2006م). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صحيح مسلم). ط1. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.